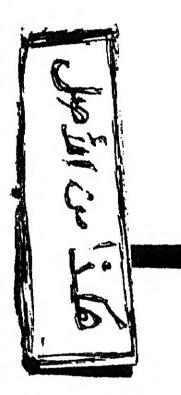


عــان: الاحد ١٦ ذي الحجه سنة ١٣٨٤ ه. الموافــق ١٨ نيسان سنة ١٩٦٥م. العدد ١٨٣٥

الفريس

173	نظام دائرة الابحاث الجيولوجية والتعدين	نظام رقم (۱۸) اسنة ۱۹۲۵
£YY	نظام الاجنة الفنيه الاقليمية للمشروع الفورى لاستغلال مياه نهر	نظام رقم (۱۹) است ۱۹۲۰ نظام رقم (۱۹) است ۱۹۲۰
٤٧٣	الاردن وروانده	
£10	نظام التبغ المعدل	نظام رقم (۲۰) لسنة، ١٩٦٥
£ Y Y	عن الديوان الخاص بتفسير القوانين	قراران رقم (۴و ٤) صادران
217	ة ١٩٦٥ صادران عن رئيس الوزراء	

مطبعة القوات المسلحة الاردنية



خوالمسير للفلك ملك الملكة للفارونية المحائمية

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٩٦٥/٣/٢٣

نأمر بوضع النظام الآتي : _

نظام رقم(۱۸) لسنة ۱۹۶۵

نظام دائرة الابحاث الجيولوجية والتعدين

صادر استنادا الى المادة ٣٤ من قانون التعدين رقم ٨ لسنه ١٩٦٤

المادة ١ – يسمى هذا النظام (نظام دائرة الابحاث الجيولوجية والتعدين لسنة ١٩٦٥) ويعسل به اعتبار ا من تاريسخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ – تتولى دائرة الابحاث الجيولوجية والتعدين الصلاحيات والواجبات التالية .

أ — القيام جميع الاعمال وممارسة كافة الصلاحيات الواردة في قانون التعدين رقم ٨ لسنة ١٩٦٤ .

ب القيام جميع الابحاث والدراسات العمليه والنظرية المتعلقة بالجيولوجيا والتسعدين والتركيز والتربة والمقالع وآلمصادر المعدنية وغير المعدنية بما في ذلك النفط والغاز الطبيعي والمواد الانشائية وجمعها وتنظيمها وتحليلها وتحضير ونشر الحرائط والمخططات والتقارير وغير ذلك من المعلومات الحاصة بها . وكذلك دراسة وتعيين افضل الطرق والاساليب المتعلقة باستغلالها وتطويرها والمحافظة عليها وتصنيعها ونقلها وتسويقها . والآعمال الاخرى المتعلقة بذلك .

 جــ القيام بجميع اعمال التحري والتنقيب والاكشاف والتعدين والتركيز والمقالع واستثمارها ومراقبتها والاشراف عليها .

1970/4/12

المحت ين برط ال

_			
رئيس الــــــوزراء ووزيـــر الدفـــــــاع وصفي التل	ر وزیـــــر وزیـــــارجیة الحـــارجیة و الحـــارجیة	زراء الماليــــــــــــــــــــــــــــــــــ	وزير الداخلية ووزير د لشــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
وزيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	وزيرالمواصــــــــــــــــــــــــــــــــــــ		وزيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
وزيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	وزیــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	الاشغال العامة يجي الحطيب	وزيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
وزیـــر المـــواصلات میناء وطـــیران وسکك علی الدجانی	وزيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	وزیــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	وزير الداخليــة للشؤون لبلدية والقرويـــــــة مُنْدَيِّ بِمُ ا فْقِرَاهِ فِراج ـــ، وَدَرْ مِنْ

خرالسيز للنعك ملك الملكة لللاونية المحانمية

بمقتضى المادة ١٨ من قانون مجلس الاعمار رقم ١٥ لسنة ١٩٥٧ وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٣/٣/٣٦ وبهدي . نأمر بوضع النظام الآتي . – نظام رقم (١٩) لسنة ١٩٦٥

نظام اللجنة الفنية الاقليمية للمشروع الفورى

لاستغلال مياه نهر الاردن وروافده

صادر بمقتضى المادة ١٨ من قانون مجلس الاعمار الاردني رقم ١٥ لسنة ١٩٥٧

 اده ۱ – يسمى هذا النظام (نظام اللجنة الفنية الاقليميــة للمشروع الفورى لاستغلال مياه نهر الاردن وروافده المشكلة بقرار مجلس الاعمار المؤرخ في ١٩٦٤/٩/١٩ الصادر عملا باحكام الفقرة(ح). ن المادة ١٢ المعدلة من قانون مجلس الاعمار ويعمل به من تاريخ ١٩٦٤/٩/١٩ .

ماده ٢ – تقوم اللجنة المذكورة في نطاق العمل الموكول اليها مقام مجلس الاعمار ويقوم رئيس اللجنة مقام رئيس مجلس الاعمار او نائبه ، ويقوم مدير المشروع مقام الامين العام لمجلس الاعمار .

مادة ٣ _ مع مراعاة احكام المادة الثانية من هذا النظام تطبق اللجنة لغايات تنفيذ المهمة الموكول اليها كافة الانظمة والتعليمات التي يطبقها مجلس الاعمار .

احتين طيال 1970/4/45

وزير الداخلية ووزير دولـــة وزيــــــــــر وزيـــــــر وئيس الـــــــوزراء لشؤون رئساسة الـــــوزراء الماليــــــــة الخــــــــارجية ووزيــر الدفـــــاع حازم نسيبه وصفي التل غز الدين المفتي عبد الوهاب المجالي الانشاء والتعميير العمدايسية بسرق وبريسيد الاجتماعيسة والعمل كامل محي الدين فضل الدلقموني عبد الرحيم الواكد سيفالدين الكيلاني احمد ابو قورة ذوقان الهنداوي يحيي الخطيب عبد اللطيف عابدين وزير الداخليــة للشؤون وزيــــــــر وزيـــــر وزيـــر المواصـــلات الاقتصاد الوطني بالوكالة البلدية والقرويـــــة الزراعـــ على الدجاني على الدجاني جريس حدادين فؤاد فراج

تحدالمسير للفلك منكر الملكة للفرونية المائمية

بمقتضى المادة ٤٠ من قانون التبغ رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ . وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٣٢/٣/٣٦ نأمر بوضع النظام الاتي : _

نظام رقم ۲۰ لسنة ۱۹۲۵

نظام التبغ المعدل

صادر بمقتضى الفقره أ من البند ١ من المادة ٤٠ من قانون التبغ رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٢

المادة ١ — يسمى هذا النظام (نظام التبغ المعدل لسنة ١٩٦٥) ويقرأ مع النظام رقم ٥١ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسميه .

المادة ٢ ــ يعدل النظام الاصلي باضافة المادتين الجديدتين التاليتين اليه بعد المادة الثانية منه مباشرة .

المادة ٣ – يجوز لمجلس الوزراء ان يلغي رسوم المكوسعن كمية من مختلف انواع السجاير المحلية الصنع لاستهلاك نافي الجيش العربي الاردني وذلك بقرار يصدره الى وزارة المالية / الجمارك يحدد فيه الكميات المعفاة المدة التي يعينها بعد تنسيب من وزيرى المالية والاقتصاد الوطني .

المادة ٤ ــ تلغى رسوم المكوس المتحققة على كمية السجايروالتبغ المحلي التي تخصص بموافقة وزير المالية للاستعمال الحاص للمذكورين تاليا : ـــ

أ - الهيئات الدبلوباسية والاشخاص الــــذين ينتمون الى السلك السياسي والقنصلي ممن
 يتمتعون بحقالاعفاء من الرسوم الجمركية وفق احكام قانون الجمارك والمكوس ت

ب- الهيئات والايشخاص الدين يتمتعون بحق الاعفاء بموجب اتفاقيات تلتزم بها الحكومة وفق إج المعالم تلك الاتفاقيات .

ه -- تلغى الانظمة التالية : --

الماده ٣ – يصحح رقم المادة الثالثة من النظام الاصلي بحيث يصبح (٥) ويستعاض عما جاء فيها بما يلي : –

- ١ -- نظام التبغ المعدل رقم ١ لسنة ١٩٥٣ المنشور في العدد ١١٥٦ من الجريدة الرسمية والتعديل
 المنشور في العدد ١٢٣٧ من الجريــدة الرسمية
 - ٢ ــ نظام التبغ رقم ٣٢ لسنة ١٩٦١ المنشور في العدد ١٥٥٣ من الجريدة الرسميه .
 - ٣ ــ نظام التبغ رقم ٣٧ لسنة ١٩٦١ المنشور في العدد ١٥٥٧ من الجريدة الرسميه .
 - انظام التبغ رقم ۲۲ لسنة ۱۹۹۳ المنشور في العدد ۱۲۸۰ من الجريدة الرسميه .
 - اي نظام اخر يتعارض مع احكام هذا النظام .

احتين طلل

1970/4/48

رئيس الـــــوزراء ووزيــر الدفـــــاع وصفي التل			وزير الداخلية ووزير دوا لشـــؤون رئـــاسة الـــوز عبد الوهاب المجالي
الاجـــماعيــــــة والعمل	وزيرالمواصــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	وزيــــــة العـــدليـــــــة عبد الرحيم الواكد	وزيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
وزيـــــــــة الصحـــــــة احمد ابو قورة	وزيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	الاشغال العامـــة	وزيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
ميناء وطـــيران وسكك	وزيــــــــــر الاقتصاد الوطني بالوكاله على الدجائي	وزیــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	وزير الداخلية للشؤون البلدية والقرويـــــــة فؤادفراج

قرار رقم (٣)

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٣ /٢ /١٩٦٥ رقم ت/ ١٢٠٢/٣١ اجتمع الديوان الحاص يتفسير القوانين من أجل تفسير نص الفقرة (و) من المادة ١٢ من قانون التقاعد المدني رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٩ فيما يتعلق

١ -- هل يشترط فيمن هم في مرتبة الوزراء من الموظفين المنصوص عليهم في هذه الفقرة ان يكونوا مـــن الوزراء السابقين لغايات عدم سريان احكام المادة ١٢ عليهم ؟

٢ – ١٠ هي الأسس التي يجب ان تتوفر في الوظيفة الحكومية لكي يعتبر مشغلها بمرتبة وزير ٢

وبعد الاطلاع على كتاب رئيس ديوان الموظفين الموجه لدولة رئيس الوزراء بتاريخ ١٩٦٥/١/٦ وتسدقيق النصوص القانونية يتبين لنا أن الفقرة (و) من المادة ١٢ من قانون التقاعد المطلوب تفسيرها تنص على مــــا يلي : (لا تسري احكام هذه المادة على الوزراء ومن هم في مرتبة الوزراء من الموظفين وموظفي البلاط الملكي الهاشمي من الدرجتين الخاصة والاولى) . ومن الواضح من هذا النص ان عبارة (ومن هم في مرتبة الـــوزراء من الموظفين) قد وردت مطلقة غير مقيدة بما يفيد اشتر اط كون هؤلاء الموظفين من الوزراء السابقين ولهذا فــــان اي موظف في مرتبة الوزير لا تسري عليه احكام المادة ١٢ المشار اليها ولو لم يكن وزيرا سابقاً . ولو اراد واضح القانون ان يشترط في مثل هذا الموظف ان يكون وزيرا سابقا لنص على ذلك صراحة كما فعل في المادة الثانية مـــن نفس القانون حييمًا اشترط فيمن يشغل وظيفة حكومية بمرتبة وزير ان يكون وزيرا سابقا ليدخل في مفهوم كلمة (وزير).

هذا فيما يتعلق بالنقطة الاولى بم اما فيما يتعلق بالنقطة الثانية فان هذا الديوان كان بتاريخ ١١/٢٢/١٩٥٩اصدر قرارا برقم ١٣ فسر فيه الوظيفة الحكومية بمرتبة وزير لأغراض قانون التقاعد المدني بأنها الوظيفة التي ينص التشريع على منح مشغلها صلاحيات الوزير فيما يختص بشؤون دائرته وموظفيها :

ولهذا فان الديوان لا يملك صلاحية اصدار تفسير جديد بهذا الشأن ب

هذا ما نقرره في تفسير الفقرة (و) آنفة الذكر :

1940/4/18

مندوب وزارة المالية المستشار الحقوقي عضو محكة التمييز نائب رئيس محكة رئيس الديوان الخاص بتفسير القوانين قاضي الحادك لرئاسة الوزراء رئيس محكة العيد

قرار رقم (٤) أ

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٠/٣١ /١٩٦٤ رقم ع/١٨٨٣١/٧ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لأجل تفسير نص الفقره الثانيه للماده الاولى من قانون العمل رقم ٢١ لسنة ١٩٦٠ وبيان ما اذا كان الاشخاص المستخدمون في الاعمال الزراعيه والري الحاصه بمشاريع وزارة الزراعه يعتبرون من المستخدمين المستثنيين من احكام قانون العمل ام ان هذه الأحكام تسرى عليهم ؟ .

و بعدالاطلاع على كتابوزير الشؤون الاجتماعيه والعمل الموجه الى دولة رئيسالوزراء بتاريخ ٢٧/١٠/٢٠ وتدقيق النصوص القانونيه يتبين لنا ان الفقرة الثانيه المطلوب تفسيرها تنص عــــلى ان احكام قانون العمل تشمل كل شخص يستخدم بأجر او يتدرب في مؤسسه منتظمه ويستثنى من ذلك :

أ _ مرظفو الحكومه والبلديات .

ب... افراد العائله الذين يعملون في مشاريع العائله .

ج ـــ الاشخاص المستخدمون في الاعمال الزراعيه والري .

د 🗕 خدم البيوت ومن في حكمهم .

أحكام قانون العمل .

واول ما نقرره بهذا الصدد ان لطلب التفسير هذا علاقة بتفسيرين سابقين كان قد اصدرهما هــــذا الديوان في قرارد رقم ١٣ لسنة ١٩٦٠ بالنسبة للعمال الذين تستخدمهم الحكومه بأجور يوميه ، وقراره رقمـــم ١٨ لسنة ١٩٦٢ بالسبة لمستخدمي الحكومه برواتب شهريه مقطوعه من المحصصات المفتوحه او مسن محصصات المشاريع والامانات فذهب فيهما معاً الى ان عمال الحكومه ومستخدميها ليسوا من الموظفين الذين استثناهم قانون العمل ، وأن احكامـــه لذلك تنطبق عليهم كما تنطبق على العمال العاديين سواء بسواء .

نستخلص مما تقدم بأنه قد سبق لهذا الديوان ان سلك عمال الحكومــــه ومستخدميها في عداد العمال العاديين المقصودين بقانون العمل مما يترتب عليه منطقياً بل يستوجب قانونا ان تسرى عليهم نفس القواعد الّي تسرى عسلى العيال الآخرين بحيث يكون لهؤلاء ما لألثك وعليهم ما عليهم .

لذلك كله وبما ان القانون قد استثنى من احكامــه بنص صريح مطلق (الاشخاص المستخدمون في الاعمال الزراعيه والري) فأن هذا الاستثناء يشمل بالضروره عمال الحكومه ومستخدميها الذين يعملون في الاعمال الزراعيه والري التابعة لوزارة الزراعه او أية هيئه حكوميه اخرى ، بعد ان تقرر الهم من العبال بالمعنى المقصود في القانون .

أمـــا الاجتهاد فلا مجال له في مورد النص. وعليه فأننا نقرر بالأكثريه ان عمال ومستخدمي الحكومه الذين يعملون في اعمال الزراعه والري مستثنون من

رئيس الديوان الخاص عضو نائب رئيس محكمة التمييز بتفسير القوانين عضو محكمة التمييز المستشار الحقوقي رئيس محكمة التمييز مندوب وزارة لرئاسة الوزراء الشؤون الاجماعيه مخسالف غالف

رئيس الوزراء

وصفي التل

قرار المخالفة

بما ان المباديء الفقهية العامة توجبعند تقسير القوانين|الاسترشاد دائما بقصد المشرع . وحكمة النص وتغليب روح العدالة على جمود النصوص والتزام حرفيتها .

وحيث انه يستفاد من نصوص قانون العمل وما تدل عليه روح التشريع بالنسبة لهـــذا القانون والظروف التى احاطت بوضعه ان القصد من استثناء الاشخاص المستخدمين في الاعمال الزراعية والري من نطاق تعلبيق قانون العمل هو التخفيف على اصحاب الاعمال الزراعية حتى لاتر هقهم كثرة الالتزامات والاعباء المالية التى يفرضها قانونالعمل على ارباب الاعمال لصالح العمال.

وحيث ان تحقق هذا القصد يقتضي ان يكون صاحب العمل الزراعي شخصا طبيعيا او اعتباريــــا غير الحكومة اذ ان الحكومة انما تقوم باعمال الزراعة والري تنفيذا لمسؤو لياتها الرسمية لا لاغراض جنى الربح .

فان ماينني على ذلك ان العمال الذين تستخدمهم وزارة الزراعة لاغسراض الزراءة والري يخضعون في شأن عقود عملهم لاحكام قانون العمل ويتمتعون بمزاياه وضماناته كغير هم من العمال ولايدخلون في نطاق الاستثناء الوارد في البند (ج) لانقرة الثانية من المادة الاولى سالفة الذكر .

هذا مانراه في تفسيره وتخالف الاكثريه المحترمة فيما ذهبت اليه بهذا الشأن .

1970/4/11

رئيس الديوان الخاص بتفسير القوانين رئيس محكمة التمييز عضو نائب رئیس محکمة التمییز **مومی الساکت**

رئيس محكمة الته على مسمار

امر دفاع رقم (۱۰) نسنة ١٩٦٥

صادر بمقتضى المادة (٥) من نظام الدفاع رقم ٦ لسنة ١٩٣٩ هـ

عملا بالمادة (٥) من نظام الدفاع رقم ٦ لسنة ١٩٣٩ آمر بما يلي : –

١ – اعتبارا من تاريخ العمل بهذا الامر ، يسمح بتصدير تبن الحنطة الى الحارج .

٢ -- يلغى اي امر سابق الى المدى اللي تتعارض فيه احكامه مع احكام هذا الامر.

٣ - يعمل بهذا الامر اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

1470/2/2

رئيس الوزراء ه_نيسان س**وصفي التل** Spill Control

NA E

امر دفاع رقم (۱۱) لسنة ١٩٦٥

صادر بمقتضى المادة (٨) من نظام مراقبة الاستيراد رقم ٧ لسنة ١٩٤١

عملا بالصلاحية المخولة الي بمقتضى المادة (٨) من نظام مراقبة الاستيراد رقم (٧) لسنة ١٩٤١ ، آمر باستثناء

المركبات المسهاة (دنبرز Dunpars) التي تسير على غير البنزين من احكام امر الدفاع رقم (٥) لسنة ١٩٦٢ .

٧ _ يعمل بهذا الامر اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

1970/8/8